

اللتين قبلتا في عضوية الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، كما يلي :

| الدولة العضو | النسبة المئوية للاشتراك |
|--------------|-------------------------|
| جيبوتي | ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ |
| فيت نام | ٠.٢ |
| | ٠.٣ |

وفما يتعلق بسنة ١٩٧٩، تضاف هاتان النسبتان إلى جدول الأنصبة المقررة المحدد بموجب الفقرة الفرعية (أ) من قرار الجمعية العامة ٣٩/٣٢ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ :

٢ - فيما يتعلق بسنة ١٩٧٨، تدفع جيبوتي إشتراكاً يعادل ٠.١ في المائة وفيت نام إشتراكاً يعادل ٠.٣ في المائة :

٣ - فيما يتعلق بسنة ١٩٧٧، تدفع جيبوتي إشتراكاً يعادل تسع ٠.٢ في المائة وفيت نام إشتراكاً يعادل تسع ٠.٣ في المائة :

٤ - ويطبق على اشتراكي العضوين الجديدين للسنتين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ نفس الأساس المقرر لأنصبة الدول الأعضاء الأخرى، إلا فيما يتعلق بالاعتادات التي أقرت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٥/٣١ جيم ودال المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و ٤/٣٢ باء وجيم المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبمقتضى قرار الجمعية العامة د ١ - ٢/٨، المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٧٨ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حيث ينبغي أن يحسب اشتراكا هاتين الدولتين (حسب فئة الاشتراك التي قد ترى الجمعية العامة وضعها في عدادها) بنسبة مدة عضويتها إلى السنة التقويمية :

٥ - يجري حساب السلفتين اللتين تقدمهما جيبوتي وفيت نام لصندوق رأس المال المتداول، بموجب المادة ٥ - ٨ من النظام المالي للأمم المتحدة، بتطبيق نسبي نصيبين مقررين تعادلان ٠.١ و ٠.٣ في المائة، على التوالي، على المستوى المأذون به للصندوق، على أن تضاف هاتان السلفتان إلى الصندوق ريثما يتم إدراج نسبي النصيبين المقررين على العضوين الجديدين في جدول يبلغ ١٠٠ في المائة :

٦ - مع مراعاة أحكام المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ورغم أحكام الفقرة الفرعية (و) من قرار الجمعية العامة ٣٠٦٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ :

(أ) تدعى فيت نام إلى الاشتراك في تغطية نفقات ما

٢ - تُؤيد ملاحظات وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية كما وردت في تقريرها :

٣ - ترحب من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات والبرامج المعنية اتخاذ التدابير العلاجية التي تتطلبها التعليقات والملاحظات التي أوردتها مجلس مراجعي الحسابات في تقاريره^(١٤) :

٤ - تُؤيد مقترحات مجلس مراجعي الحسابات الخاصة بتحسين نظم الإدارة والرقابة المالية في الأمم المتحدة، وخاصة الاقتراح المتعلق بتعزيز دور المراقب المالي لتمكينه من الإضطلاع بمهام القيادة الوظيفية والإرشاد والتوجيه المركزي لجميع الوظائف المالية بالأمم المتحدة، بما في ذلك وضع دليل مالي شامل يبين سياسات ومسؤوليات وإجراءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإدارة المالية والرقابة المالية :

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمل بأسرع ما يمكن على تنفيذ هذه المقترحات، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين تقريراً عن التقدم المحرز في تلبية الإهتمامات التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره^(١٥) :

٦ - ترحب من مجلس مراجعي الحسابات أن يتابع تنفيذ توصياته الواردة في تقريره الخاضع عن الدراسة الاستعراضية لنواحي الإدارة والرقابة المالية في مقر الأمم المتحدة وفي مكتب الأمم المتحدة بجنيف^(١٦)، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز دورتها الخامسة والثلاثين.

الجلسة العامة ٤٤

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨

١١/٣٣ - جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

تقرر ما يلي :

١ - تكون نسبة النصيب المقرّر لكل من الدولتين التاليتين،

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٥ (A/33/5)، المجلد الأول، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، المجلد الثالث، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، المجلد الرابع، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، الملحق رقم ٥ ألف (A/33/5/Add.1)، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، الملحق رقم ٥ باء (A/33/5/Add.2)، الجزء الأول، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، الملحق رقم ٥ دال (A/33/5/Add.4)، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، الملحق رقم ٥ هاء (A/33/5/Add.5)، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، الملحق رقم ٥ واء (A/33/5/Add.6)، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، الملحق رقم ٥ زاي (A/33/5/Add.7)، الفرع الرابع : والمرجع نفسه، الملحق رقم ٥ حاء (A/33/5/Add.8)، الفرع الرابع.

(١٥) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ (A/33/5)، المجلد الأول، الفرع الرابع.

(١٦) المرجع نفسه، المرفق.

الجمعية العامة ٤/٣٢ باء المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، لا يمتد إلى ما بعد الفترة المنتهية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.

وإذ تُشير كذلك إلى أن التفويض الحالي الممنوح للأمين العام بالدخول في التزامات عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وفقاً لما نص عليه الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٤/٣٢ جيم المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، ينتهي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.

وإذ تُحيط علماً بقرار مجلس الأمن ٤٣٨ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، الذي جدد المجلس بموجبه ولاية قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة للفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ إلى غاية ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٩.

وإذ تُلاحظ كذلك أن الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي كان مجلس الأمن قد جدها في القرار ٤٢٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨، تستمر إلى غاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

١ - تُقرّر الأذن للأمين العام بالدخول في التزامات عن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بمعدل لا يتجاوز ٠.٨٣ ٦٣٦٠ دولاراً في الشهر للفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى غاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وفي التزامات عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بمعدل لا يتجاوز ١٦٠٧٠٠٠ دولار في الشهر للفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى غاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وذلك لاتاحة وقت كاف للجمعية العامة للنظر في تقرير الأمين العام عن تمويل القوتين :

٢ - تُقرّر أيضاً تقسيم النفقات المذكورة أعلاه فيما بين الدول الأعضاء، وفقاً للنظام المبين في قراري الجمعية العامة ٤/٣٢ باء و جيم.

الجلسة العامة ٤٤

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨

باء

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى أن التفويض الحالي الممنوح للأمين العام بالدخول في التزامات عن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وفقاً لما نصت عليه الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٣/٣٣ ألف المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، ينتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

اشتركت فيه من أنشطة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٦ بنسبة تعادل نصف ٠.٦ في المائة عن النصف الأول من عام ١٩٧٦^(١٧) وبنسبة تعادل نصف ٠.٢ في المائة عن بقية ذلك العام :

(ب) تدعى فيبت نام إلى الاشتراك في تغطية نفقات ما اشتركت فيه من أنشطة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ بنسبة تعادل ثمانية أضعاف ٠.٣ في المائة.

الجلسة العامة ٤٤

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨

١٢/٣٣ - تعديل المادة ١٥٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

تُقرّر تعديل المادة ١٥٩ من نظامها الداخلي بحيث يصبح نصها كما يلي :

المادة ١٥٩

“يختار أعضاء لجنة الاشتراكات، الذي يكون كل واحد منهم من جنسية غير جنسية الآخر، على أساس التمثيل الجغرافي الواسع والمؤهلات الشخصية والخبرة، وتكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات مطابقة لثلاث سنوات قومية، وينسحب الأعضاء بالتناوب ويجوز أن يعاد تعيينهم. وتعيّن الجمعية العامة أعضاء لجنة الاشتراكات في الدورة العادية السابقة مباشرة لانتهاء مدة عضوية الأعضاء؛ أما في حالة شغور أية مقاعد، فإنها تعيّنهم في الدورة اللاحقة لشغورها”.

الجلسة العامة ٤٤

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨

١٣/٣٣ - تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

ألف

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى أن الاعتماد الحالي لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لما نصت عليه الفقرة ١ من الجزء الأول من قرار

(١٧) فيما يتعلق بجمهورية فيبت نام الجنوبية سابقاً.